الفصل الثاني

الأحزاب السياسية : ما لها وما عليها

مقدمة :

في الفصل الثالث، تحدثنا عن الديمقراطية الليبرالية، وكيف أنها أصبحت من أفضل أنواع الحكم في عالم اليوم، لما لها من قدرة فعالة في إتاحة الفرص المتساوية، لجميع أهل البلد الواحد، في المشاركة الحقيقية لإدارة شئون دولتهم. العملية الديمقراطية هذه، تتطلب وجود أحزاب سياسية وطنية، التي من مهامها الأساسية، أن تفسح المجال لجمهور المواطنين، ليعبروا من خلالها عن آراءهم وطموحاتهم، بشكل مثالي وفعال وبمطلق حرياتهم، عن كيفية إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطنهم. في هذا الفصل سنتحدث عن الأحزاب السياسية السودانية، ما لها وما عليها. سيما في المرحلة القادمة التي نتطلع فيها أن تمارس أحزابنا الوطنية، الديمقراطية بمنهجية سليمة، لنتقي شر الإنقلابات العسكرية، حتى نتمكن أن ننعم بالاستقرار السياسي المستدام.

مفاهيم الحزب السياسي :

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية، على أنه ومن واقع النظر لهذه التعريفات. يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة وفقاً لمبادئ خاصة متفق عليها. ففي إحدى المرجعيات تم تعريف الحزب السياسي، من قبل بعض علماء السياسة بأنه، «جماعة منظمة رسمياً وظيفتهم تثقيف الجمهور لبناء الوعي السياسي، فضلاً عن تسمية مرشحين وتشجيعهم لتولي المناصب العامة، والتي تشمل وظائف الربط بين الجمهور ومتخذي القرارات الحكومية». لهذا فإن مهام الأحزاب السياسية، تتجسد في تنفيذ التعاقد الاجتماعي، المبرم بين الدولة والمواطنين. بمعنى آخر، الحزب السياسي هو تنظيم سياسي يسعى إلى بلوغ السلطة

السياسية في الدولة، بوسائل التداول السلمي، وذلك من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية العامة، إذ يقوم الحزب بتسمية مرشحيها لخوض الانتخابات، مع تبني فكر سياسي قد يختلف جزئياً أو كلياً، عن أفكار منافسيه[1].

إذاً فالحزب السياسي، هو مجموعة من الناس، يشتركون في رؤية سياسية موحدة، وكذا حول الطريقة التي ينبغي أن يحكم بها البلاد. وهم في ذلك يعملون على استحداث قوانين جديدة، أو تعديل القوانين القائمة لتتواكب مع سياساتهم. لهذا تنشط كل الأحزاب المتنافسة، في الدولة الواحدة لتنال ثقة الناخب والفوز بعدد المقاعد، التي تؤهلها أن تصل للسلطة السياسية لتنفيذ برامجها. لهذا تعد الأحزاب السياسية، على أنها إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، فالأحزاب السياسية والنظام الحزبي المعمول، تعبران عن درجة تطور الوعي السياسي في النظام السياسي لأي بلد كان.

من هذا المنطلق، تعتبر حرية تكوين الحزب السياسي، وإعلان عضويتها، وبالتالي مشاركة المرشحين في الحملات الانتخابية، مقياس حقيقي لإلتزام الدولة على الديمقراطية الليبرالية، كقيمة سياسية للتداول السلمي للسلطة السياسية. وعندما تتعرض الأحزاب التي خارج السلطة، لقمع الحكومات القائمة، لأن أفكارها وبرامجها، تتعاض مع التوجهات السياسية للحزب الذي في السلطة، يعتبر هذا المسلك الحكومي معيار لوصف قادة مثل هذه لحكومات، بالحكام المستبدين. لذلك فإن حكومات الإستبداد هذه - وهي حالات تتكرر في دول العالم الثالث، وبالأخص الوضع الراهن في السودان - تنطبق عليها قول الشيخ محمد الغزالي: «المستبد يؤمن بنفسه قبل أن يؤمن بالله ويؤمن بملكه قبل أن يؤمن بمصلحة الأمة ... وكل الطغاة يكذبون وهم يستحلون الدماء»[2].

من سياق المفاهيم الواردة للحزب السياسي، جليٌ أن من مهامه الأساسية، السعي في الوصول إلى السلطة السياسية، والجلوس على كراسي الحكم يعني إدارة شئون الدولة.

(1)Katz, Richard S. (2011) «Political Parties» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press). P 220.

(٢) محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م). ص ٨٦.

فبما أن إدارة شئون الدولة، تتطلب تبني فلسفة اقتصادية محددة أو مزيج عدد منها، لـذا نجد دائماً أن الأحزاب الليبرالية، تتبنى إحدى النظريات الاقتصادية لتتمكن من تحقيـق العدالة الاجتماعية – على الأقل نظرياً – عندما تأتي إلى السلطة، إي تحقيق توزيع عـادل لثروة البلاد، وهذا يتطلب تبني إحدى النظريات الاقتصادية مثل الرأسمالية، الماركسية، الإشتراكية، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الإسلامي ... إلخ. هذا يقودنا إلى حقيقـة أن الأحـزاب السياسـية، تنـتهج في برامجهـا السياسـية، إحـدى النظريـات الاقتصادية، سواءً كانت في أقصى اليمين أو أقصى اليسار أو ما بينهما.

السؤال الموضوعي هو، هل تنطبق هذه المفاهيم النبيلـة في أحزابنـا السـودانية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، سيكون سؤالنا التالي، هـل ثّمـة أمـل في إعـادة تكـوين الأحـزاب السودانية، بحيث تعتنق المفاهيم الديمقراطية النبيلة؟ ثم، ما هي الوسائل والآليات التي تمكن السودانيين من عمل ذلك؟

تاريخ نشأة الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية، هي الآلية الفعلية لتطبيق الديمقراطية. رغـم ذلـك نشـأت الأحزاب السياسية في وقت قريب جداً – أي قبل حوالي قرنين من الزمان – مقارنـة مـع تاريخ نشوء الديمقراطية، الذي حدث في القرن السادس قبل الميلاد (ديمقراطية أثينا في الحضارة الإغريقية). لقيام حزب سياسي، يرى بعض علماء السياسة، على أنه يجـب أن تتوفر على أقل تقدير أربعة شروط، حتى يمكن أن يُطلـق عـلى ذاك التنظـيم بأنـه حـزب سياسي، وهي؛ التكيف، والاستقلال، والتماسك، والتشعب التنظيمي. لكن على الرغم من ذلك، فإن الأحزاب السياسية، التي ينطبق عليها مثـل هـذه الشـروط، لم تنشـأ نشـأة واحدة، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة وفي أزمنة مختلفة، أهمها خمسة:

(أ) ارتباط ظهور الأحزاب السياسـية بالبرلمانـات، ووظـائف تلـك البرلمانـات في النظم السياسية المختلفة. إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانـت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضـاء البرلمانـات ذوي الأفكـار والإيديولوجيات أو المصالح المتشابهة، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمـل المشـترك. وقـد ازداد هـذا الإدراك مـع تعـاظم دور البرلمانـات في الـنظم السياسـية

الأوروبية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات، من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية.

(ب) ارتباط ظهور الأحزاب السياسية، بالتجارب الانتخابية في العديد من دول العالم الغربي. وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، عوضاً عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء. حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخبية، بغرض الدعاية للمرشحين، الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. وسرعان ما استمرت بعد الانتخابات. وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي. أي أن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله. وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

(ج) بفضل تطور الديمقراطية في العالم الغربي، أدى ذلك إلى ظهور منظمات الشباب، والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وبدورها أدى إلى سعى بعض هذه المؤسسات، لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح، تحقق الخدمة لأعضائها. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، حزب العمال البريطاني، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية الفابية الفكرية. وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب المزارعين وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية. إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا، هو الجمعيات المسيحية.

(د) ارتباط نشأة الأحزاب السياسية - في بعض الأحيان وليس دائماً - بوجود أزمات التنمية السياسية. فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج، أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية، وما تبعها من أزمة مشاركة، تتمثل في الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الثامن عشر، وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينات القرن الماضي. وبالنسبة لأزمة التكامل، فقد أفرخت في كثير من الأحيان أحزاباً قومية، وعلى سبيل المثال، يشار في هذا الصدد إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية، إضافة لبعض

الأحزاب العربية، التي جعلت من الوحدة العربية والفكر القومي العربي، سبباً لقيام حزب سياسي، مثل حزب البعث العربي الإشتراكي، والحزب الناصري.

(هـ) ظهور الأحزاب السياسية، كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها، لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن تلمسه على وجه الخصوص، في الجيل الأول من الأحزاب السياسية، التي ظهرت في بعض دول العالم الثالث، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأفريقيا. أمثلة هذه الأحزاب في إفريقيا، تتمثل في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في دولة جنوب إفريقيا في العام ١٩٢٣م، وحزب الأمة في السودان في العام ١٩٤٥م، والاتحاد الوطني للسودان الإفريقي – سانو – في العام ١٩٦٣م بهدف الاستقلال من السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو حزب تأسس رسمياً في العام ٢٠٠٥م من عضوية التنظيم العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان. الجدير بالذكر، أن الأحزاب السياسية السودانية نشأت إثر الصراع الذي ظهر بين المثقفين، داخل مؤتمر الخريجين من أجل الإستقلال، والذي أدى بدوره إلى ظهور تيارين، أحدهما نادى بالوحدة مع مصر، والآخر نادى بالإستقلال التام من دولتي الاستعمار. ورغم أن الصراع كان موجوداً بشكل هادئ بين الخريجين إلا أنه ظهر علناً كنتيجة للمذكرة التي رفعها مؤتمر الخريجين، إلى الإدارة البريطانية في السودان في العام ١٩٤٢م، إذ تضمن أحد بنود المذكرة المطالبة، بحق تقرير المصير للسودان بحدوده الجغرافية بعد الحرب مباشرة. لذلك فالشاهد في الأمر أن نشأة الأحزاب السودانية، جاءت كنتيجة حتمية لتطور الجمعيات الفكرية والنقابية – عمال ومزارعين – التي تزامنت مع حركات التحرر من الاستعمار، في الدول المُستَعمَرة.

على ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن نشأة الأحزاب السياسية عالمياً، في شكلها الأولي قد بدأت على نحو القرن الثامن عشر الميلادي، وهي تحمل تباينات أسباب ودواعي النشأة، ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهماً، إلا قبل حوالي قرن من الزمان. بالرغم عما قيل عن الأحزاب السياسية في بداية نشأتها، خاصةً من قبل القوى التقليدية، من أنها ستكون أداة للإنقسام وللفساد السياسي، وأنها ستفتح الباب عملياً أمام التدخل الأجنبي، وستكون مصدراً لعدم الإستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية. وهذا على

حد تعبير جورج واشنطون، مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن وظيفة الأحزاب أصبحت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، وهكذا أضحت من أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات الغربية. بالطبع لم تصدق تهكنات جورج واشنطن المتشائمة، في تجربة الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل صارت تجربة ناجحة بكل مقاييس نجاح العمل السياسي، إذ أن الأحزاب السياسية لعبت دوراً محورياً وما زالت، في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في تلك البلاد بصورة لا مثيل لها في بلاد أخرى. لكن تكهنات جورج واشنطن المشئومة، قد تكون تحققت في بعض الدول النامية، وبالأخص في إفريقيا وعلى رأسها السودان، إذ حملت الأحزاب السياسية السودانية، منذ نشأتها بذور عدم الإستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية، فالانقلابات العسكرية في السودان، ما هي إلا نتائج حتمية لفساد الأحزاب سياسياً، فتُوجت سياساتها بإنشطار البلد إلى دولتين، وما زال السودانيون يعانون من عدم الاستقرار لسياسي، ولا تلوح في الأفق أية بوادر الإنفراج حتى الآن.

مهام ووظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بعدة مهام ووظائف رئيسية في الحياة العامة، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم في كل دولة. فمن أسس تقييم الحزب السياسي، هو مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية. ومن أمثلة المهام والوظائف الحزبية الأساسية، نجدها تتضمن في التعبئة الشعبية، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية، والاندماج القومي وتوفير قنوات المشاركة. الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بدمج المصالح والتعبير عنها.

(أ) **وظيفة التعبئة**: تعني التعبئة، حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين. وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطياً أو شمولياً أو سلطوياً، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً، بأداء تلك الوظيفة. الشاهد في الأمر، أن النظم السياسية في الدول النامية، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام

الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياساتها الداخلية والخارجية.

فالنظم السياسية تسعى دائماً لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتغيير المستمر للأفكار والأيديولوجيات. وهذا التغيير بشكل عام، وأياً كان سببه، يحمل قيماً ومبادئ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين، فيما إذا كانت نظماً ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، الذي يعرف بعملية التثقيف السياسي. ففي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دوراً مهماً في أداء وظيفة التعبئة.

(ب) **وظيفة دعم الشرعية**: تعرف الشرعية السياسية، بأنها تمثل مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع، للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع. ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجية، ضمن الوسائل الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة. على سبيل المثال، تبنّت الجبهة القومية الإسلامية، الدين الإسلامي وسيلة لشرعيتها السياسية. لكن تعد الديمقراطية على أنها المصدر الأقوى في عالم اليوم للشرعية السياسية. هناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، إذ تلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دوراً بارزاً في هذا المضمار. لكن تتميز الأحزاب السياسية عن بقية الوسائل، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل أنها في صلب النظم السياسية، التي تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها، هو نفسه مصدراً للشرعية.

الشاهد في الأمر، أنه يفترض أن تتضمن هياكل كل الأحزاب، عضوية منتخبة ديمقراطياً في كل المستويات، لتستمد شرعيتها من تلك الانتخابات، ومن ثمّ السعي إلى تداول السلطة داخلها سلمياً، ربما قبل الانتخابات العامة، التي تأتي بها إلى السلطة. ومن صفات التنظيم الحزبي الجيد، أن تكون للحزب دورات معلوماتية مستمرة وتجديد للتنظيم الداخلي.

(ج) **وظيفة التجنيد السياسي**: يعرف التجنيد السياسي، بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد. وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم الحزبية التقليدية والأوتوقراطية، يعتمد التجنيد فيها بشكل عام على معيار

المحسوبية أو الوراثة. وانطلاقاً من هذه القاعدة تعد أحزاب السودان التقليدية، على وجه الخصوص، من ضمن هذه الفئة. أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان - لأن تكون أداء تلك الوظيفة بما يماثل أدائها في النظم الأكثر رقياً وتقدماً، فيكون هناك آليات محددة للتجنيد. لهذا يفترض أن تكون الأحزاب في مثل هذه الحالات، إحدى وسائل التجنيد السياسي، التي تؤدي تلك الوظيفة، ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها، بل وأيضاً بالنسبة للعامة. فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد السياسي بشكل غير مباشر.

(د) **الوظيفة التنموية**: تتمثل هذه الوظيفة، في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، في الاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، في النظم السياسية المقيدة. هناك عدة دراسات علمية عن مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً، في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني، ممثلاً في مؤسسات عديدة، كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم. ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة.

(هـ) **وظيفة الاندماج القومي**: هي تنظيم إرادة قطاعات الشعب، وبلورتها ووضعها في قالب سياسي عام متماسك، ليتم تنفيذها في حالة فوز الحزب المعني في الإنتخابات، التي تؤهلها لتشكيل الحكومة. ففي ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان، تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية ونوع الجنس وغيرها في تلك الدول.

(و) **وظيفة توفير قنوات المشاركة**: هي وظيفة لتوفير قنوات للمشاركة الشعبية، والصعود بمستوى هذه المشاركات الى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي. فنجد أن في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا، نصوص في دستورها توضح أن من ضمن مهام الأحزاب

السياسية، هي أن تساهم في بناء الوعي السياسي للشعب. ففي دول الديمقراطيات الليبرالية فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية، ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية.

(ز) **وظيفة التأييد الجماهيري**: الغرض من هذه الوظيفة، هو الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، بغية تسهيل الهدف المركزي، من وجود الحزب وهو الوصول إلى سلطة الحكم بالوسائل السلمية. وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات، لتمثيلها في إدارة الدولة، وذلك بالمساهمة في تشريع القوانين وتنفيذها، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل، لا عن عجز ولكن لعدم توافر التنظيم والمعلومات اللازمة للقيام بذلك.

نخلص من هذا، بأن الأحزاب تمثل في جوهرها، أدوات التعبير عن آراء المجتمع واتجاهاته، وفي ذلك هي تتحمل مخاطر الفشل في الإنتخابات، وكذا آثار انسحاب أو تقلص أعضائها، وتبعات الجدل حول الشخصيات، وتوزيع المناصب حول المسائل الحساسة في البلاد[1].

تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية:

يختلف النمط الحزبي من حكومة إلى أخرى، وهذا يتوقف على عدد الأحزاب الموجودة في البلد الواحد، وعلى مدى التأثير الإنفرادي للأحزاب على السياسة العامة للبلد. لذلك نجد أن هناك فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب السياسية، وكذا في تصنيف النظم الحزبية. فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل، أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة. ففيما تخص الأحزاب نفسها، هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب، أحزاب إيديولوجية، وأحزاب برجماتية، وأحزاب أشخاص وهي:-

١. **الأحزاب الأيديولوجية أو أحزاب البرامج**: هي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة. ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج، أهم

(1)Katz, Richard S. (2011) «Political Parties» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press). P 220 - 235.

شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب الأيديولوجية الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية. ولكن منذ منتصف القرن الماضي، بدأ كثير من الأحزاب الغير أيديولوجية، تصدر برامجاً تعبر عن مواقف محددة. فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية، مثل أحزاب الخضر التي بدأت تنتشر بصورة واسعة في الدول الغربية.

وتحت هذا التصنيف، يمكن أن نصنف بصفة عامة أنواع أحزاب البرامج الأيديولوجية إلى:

(أ) أحزاب المحافظين، وهي أحزاب تميل إلى اتباع الحذر في التغيير المشبوه، فهي ترغب أن تبقى الأشياء كما هي. إضافة إلى ذلك فهي تؤمن بالنظم والقيادة القوية، والمجتمع الغير المتكافئ، بل من الخطورة بمكان - كما تنص برامجها - محاولة خلق مجتمع متساوٍ. فالتقليد عندها هو المهم، وبالتالي تدعم حذر التغيير (مثال حزب المحافظين البريطاني UK Conservative Party). والمحافظون ينقسمون إلى: محافظين تقليديين ومحافظين ليبراليين ومحافظين يمينيين، أي اليمينيين الجدد.

(ب) أحزاب الإشتراكيين الديمقراطيين، على سبيل المثال، الحزب الإشتراكي الديمقراطي الدنماكي، حزب ملتزم بالفكر السياسي الاجتماعي الديمقراطي، وهو عضو في مجموعة الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية. ومنذ تأسيسه في العام ١٨٧١م، ظل يرفع شعار «الحرية والمساواة والإخوانية»، ولا تزال هذه القيم الإنسانية، متمركزة في البرنامج السياسي للحزب، ويمكن وصفها بأنها متسقة مع التركيز على التضامن مع الفئات الأكثر فقراً، وكذا مع سياسات الرعاية الاجتماعية لأولئك الذين في حاجة إليها.

(ج) الأحزاب اليسارية، هي تلك التي تدعم التغيير الاجتماعي، لوجود عدم مساواة لا مبرر لها، وبالتالي خلق مجتمع أكثر مساواة. فاليسار السياسي، يتبنى وجهة نظر وفكر سياسي مخالف لليمين السياسي، الذي ينظر لعدم المساواة في المجتمعات، على أنه شئ طبيعي وتقليدي. تتراوح توجهات اليسار السياسي من يسار الوسط إلى أقصى اليسار، وعلى العموم إرتبط اليسار السياسي بمناهضة الرأسمالية، وتبني التخطيط المركزي ودعم نقابات العمال.

(د) أحزاب الخضر، هي الأحزاب السياسية التي تعتنق الأيديولوجية السياسية،

القائمة على حماية البيئة والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الشعبية، التي تقود إلى خلق مجتمع مستدام بيئياً. تشكلت أحزاب الخضر في سبعينات القرن الماضي، إلا أنها بدأت تنتشر بشكل واسع خاصة وسط الدول الغربية. أنصار سياسات الخضر – الملقبون بالخضر - يشتركون في الأفكار الداعية للحفاظ على البيئة وحمايتها، وعلى نصرة السياسات النسوية وحركات السلام والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية، ونبذ العنف والميل إلى دعم السياسات الاجتماعية التقدمية. تأسست سياسات الخضر على مبادئ متنوعة، منها قيم الشعوب الأصلية في مواطنها الرئيسية والحفاظ على البيئة.

٢. **الأحزاب البرجماتية**: يتسم هذا النوع من الأحزاب، بوجود تنظيم حزبي، له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، أي أحزاب برامج سياسات عامة. بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج، أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف. مثال ذلك حزب العمال البريطاني والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني.

٣. **أحزاب الأشخاص**: هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم. فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب، ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من فقدان ولاء بعض الأعضاء له، ومثل هذه الأحزاب لا يقوم بإنشائها إلا زعيم مستبد. قد يكون مرد إنتماء الجماهير لحزب الزعيم المستبد، قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي، الذي يمثله الزعيم المستبد. وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية، وتعصب الطوائف الدينية، وتدني مستوى التعليم. ويمكن أن تصنف أحزاب الطوائف الدينية السودانية، على أنها من شاكلة هذه الفئة، لأننا لو نظرنا مثلاً لحزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي وتجربتهما المعايشة، نجد أن زعيميهما ثابتان بالوراثة الأسرية، رغم الإنشقاقات الكثيرة التي حصلت لهما، والتي مردها الأساسي تمسك الحزب بشخصية زعيمه[1].

تلك ما كان بشأن الأحزاب السياسية، أما ما يخص النظم الحزبية، فهي تختلف باختلاف شكل النظام السياسي. والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية، هي النظام الديمقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلطي. الجدير بالذكر،

(١) زين العابدين صالح عبد الرحمن، (جريدة أول النهار، ٩/ ٣/ ٢٠١٥م) الخرطوم، السودان.

أن النظم الحزبية نفسها، لها عدة تصنيفات، وأكثرها شيوعاً، هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية. تشتمل النظم الحزبية التنافسية على ثلاثة أنواع هي نظام التعددية الحزبية، ونظام الحزبين، ونظام الحزب الواحد المهيمن: -

١. **نظام التعدد الحزبي**: يتسم بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى الاستقطاب الحزبي، الذي ينعكس على الرأي العام، كما في حالات إيطاليا وإسرائيل وألمانيا وبلجيكا وهولندا والنرويج والدانمرك وأستراليا وبنقلاديش.

٢. **نظام الحزبين الكبيرين**: يبرز هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كنموذجين بارزين. في ظل هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب، لكن به حزبين كبيرين، يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية.

٣. **نظام الحزب المهيمن**: في هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسه للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية. ويعتبر هذا النموذج، من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية المستبدة، في النظم التعددية في الدول النامية. أبرز هذا النموذج من الأحزاب في زماننا هذا، هو نموذج حزب المؤتمر الوطني في السودان، إذ ينافسه في السلطة نظرياً ما يسمى بأحزاب التوالي. إذاً هو حزب على رأسه زعيم مستبد، لا يسمح بممارسة الديمقراطية الليبرالية، فيفعل في شعب البلد ما يشاء، ولا يبالي بنصائح الحكماء، أمثال وصية صلاح الدين الأيوبي لإبنه بقوله له «أحذرك من الدماء والدخول فيها، فإن الدم لا يموت. لا تحقد على أحد فإن الموت لا يبقي على أحد»[١].

يتصف النظام الحزبي باللاتنافسية، مع انتفاء أي منافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية، إما لوجود حزب واحد، أو وجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته، إذ ليس مسموحاً لأي منها بالاستبدال عنها. وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته، منذ الثورة البلشفية في روسيا العام ١٩١٧م. إنتشرت تلك الأهمية

(١) محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م). ص ٢٠١.

فظهرت في دول العالم الثالث، كمفهوم موحد لفئات المجتمعات المختلفة، وبهدف الحد من الصراع الاجتماعي. فأصبح الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية، التي نشأت في أفريقيا عقب استقلال دولها من الاستعمار الغربي، كأن يقوم حزب بغرض الدمج الجماهيري، لهذا يُعد حزب الإتحاد الإشتراكي السوداني – حزب النميري – من أبرز الأمثال في إفريقيا. على هذا الأساس يصنف البعض نظام الحزب الواحد بالشمولي، الذي غالباً ما يكون عقائدياً، مثال الحزب الشيوعي أو البعثي أو الإسلامي.

أسس تنظيم الأحزاب:

إن حرية تكوين أي حزب سياسي، وإعلان عضويته للملأ، ونزاهة خوض حملات الترشيح في الانتخابات، وإعتلاء المناصب في الدولة، تعتبر مقياس حقيقي، على مدى إلتزام الدولة بالديمقراطية الليبرالية، كقيمة سياسية عظيمة. ففي الحكومات الإستبدادية، قد تكون مسألة قمع جميع أحزاب المعارضة، هي القاعدة الرئيسية لتنظيم الأحزاب في تلك الدول. نموذج حكومة المؤتمر الوطني في السودان، مثال حي للحكومات الإستبدادية.

علاوة على ذلك، نجد في بعض الحالات، التي يهيمن فيها اليمين المتطرف، أو اليسار المتطرف على السلطة. أنها تعمل على تشكيل حواجز غير رسمية، ضد الأحزاب التي لا تتعاون معها. لكن وبشكل متزايد، تم التخلي عن مثل هذه الممارسات الغير ديمقراطية، على مدى العقدين الماضيين، في الديمقراطيات الحزبية التعددية، فتبعها عوضاً عنها، ضغوط متواصلة لبناء تحالفات واسعة، من أجل الفوز في الانتخابات، وقد أدى بالفعل هذه التحالفات، إلى دخول العديد من الأحزاب المؤتلفة في حكومات بلادها.

إبتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين، أدخلت ممارسة الديمقراطيات الحديثة، العديد من القواعد لتنظيم تدفق الأموال للأحزاب السياسية، على سبيل المثال قانون الانتخابات الكندي لعام ١٩٧٦م، وقانون الهيئة التنظيمية العامة للمشتريات Public Procurement Authority Act PPRA في المملكة المتحدة، أو في الولايات المتحدة، القانون الإتحادي للحملة الإنتخابية Federal Election Campaign FECA

Act. هذه الإجراءات المنظمة للتمويل السياسي، تنص على مجموعة متنوعة من الوسائل، لجمع التبرعات وإنفاقها بشفافية تامة، وهي بذلك تقيد وتحذر أنواع معينة من الأنشطة الغير شريفة. كما تقوم كثير من الدول، بتقديم الإعانات العامة للنشاط الحزبي من مال عام الدولة، بما في ذلك الحملات الانتخابية.

على كل حال، يبقى المطلب الحقيقي، هو أن يقوم تأسيس الأحزاب السياسية، على هدى وإرشادات الدستور الوطني للدولة. ففي هذا نستطيع أن نقول، أن من النماذج الواضحة التي يمكن الإقتداء بها، هو دستور دولة ألمانيا الإتحادية. فحسب الدستور الألماني، فإن مهمة الأحزاب السياسية، هي المساهمة في بناء الوعي السياسي للشعب هكذا فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية، وتنظيم حملات انتخابية، ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية. لهذا السبب تحصل الأحزاب على تعويض مادي من الدولة، مقابل النفقات التي تتحملها في إطار هذه الحملات الانتخابية. هذا التعويض المادي، لأعباء الحملات الانتخابية الذي ابتدعته ألمانيا، أصبح بدعاً متبعاً في معظم ديمقراطيات العالم. مرة أخرى وعلى حسب الدستور الألماني، على سبيل المثال، فإن تشكيل الأحزاب السياسية يخضع للأسس الديمقراطية (ديمقراطية الأعضاء). وينتظر من هذه الأحزاب إعترافها بالدولة الديمقراطية. أما الأحزاب التي يشكك في ديمقراطيتها، فيمكن منعها بناء على طلب للمحكمة الدستورية، تتقدم به الحكومة. وعندما تتبين للحكومة أن أحد هذه الأحزاب، يشكل خطراً على النظام الديمقراطي وتتشكل لديها القناعة بأن منعه ضروري، حينها تقدم بطلب للمحكمة الدستو رية لحظر هذا الحزب. أما قرار المنع بحد ذاته، فهو محصور بالمحكمة الدستورية العليا. ومن جانب آخر، يمكن كذلك وعن طريق الدستور، تفادي خطورة أن تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة، بمنع أي حزب يعرضها أو الذي يشكل خطراً سياسياً منافساً لها، الحال المتواجد بقوة في الأحزاب الاستبدادية. وإذا اقتدينا بدستور ألمانيا على سبيل المثال، لمقارنة سماحة وعظمة الديمقراطية الليبرالية، عندما تطبق بروح الحرية، نلاحظ أن حزب الجبهة الإسلامية (المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي)، لا يعترف بتاتاً بالدولة الديمقراطية، وإلا كيف يفسر الإنقلاب العسكري الذي خطط له، وقاده في العام ١٩٨٩م، في الوقت الذي كان فيه على قمة زعامة المعارضة في فترة ما يسمى بالديمقراطية الثالثة؟ ثم ثانياً منعه لممارسة الديمقراطية، وهو في السلطة. كل هذه أدلة

كافية تبرهن على أن حزب الجبهة الإسلامية، لا يؤمن بالنظام الديمقراطي، لذا يجب حذره في السودان بالدستور.

بما أن الأحزاب السياسية ليست بشركات ربحية، فإن تمويلها المتعارف عليه دولياً، يتم من مساهمات الفئات التالية:

(أ) الإشتراكات الدورية لأعضاء الحزب، وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يتعاطفون معه.

(ب) المنظمات التي تتطابق أفكارها السياسية مع الحزب، أو الجهات التي تتوقع أن تستفيد من أنشطة الحزب بعد أن يعلن عنها .

(ج) بالتمويل العام الحكومي، وهي الحالة التي يكون فيها التمويل متساوٍ لكل الأحزاب، مادياً كان أم عينياً.

كما سبق، إبتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين، واجهت الأحزاب التي استمرت في الاعتماد على التبرعات، مشاكل متصاعدة بإستمرار. ليس فقط إلى التدقيق المتزايد من قبل الحكومات للتبرعات، بل تواجد بشكل متعاظم، انكماش في عضوية الأحزاب، في معظم الديمقراطيات الغربية، والذي قاد بدوره للمزيد من التقلص على تدفق التمويل. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة، التي طرأت في عدد سكان دولتي المملكة المتحدة وأستراليا خلال الفترة، ما بين عامي ١٩٥٠م و٢٠٠٦م، إلا أنه في العام ٢٠٠٦م تقلصت عضوية الحزبين الرئيسيين في كلتي الدولتين، إلى الثمن (٨/ ١) مما كان عليه في العام ١٩٥٠م[1]. والسبب في ذلك ليس إحجام مقصود من المواطن في الإلتزام بالعملية الديمقراطية، لكن لأنه وصل إلى درجة متقدمة في الوعي السياسي، جعله ينأى عن إلتزامه بحزب محدد الذي يكبل تفكيره، فهو يريد أن يقَيِم بمطلق حريته، الحملات الانتخابية للأحزاب، لينحاز للحزب الذي يلبي طموحاته في الفترة التي تلي الانتخابات.

من الأعراف التي كانت سائدة في المملكة المتحدة، منح ألقاب النبلاء للمساهمين

(1)Katz, Richard S. (2011) «Political Parties» in Daniele Caramani (ed), Comparative Politics 2nd Edition, (Oxford, Oxford University Press). P 225 - 234.

في تمويل الأحزاب السياسية، وهؤلاء المحسنين، يصبحون أعضاء في مجلس اللوردات، وبالتالي يكونون من المشاركين في العملية التشريعية. لكن بعض الذين منحوا لقب النبل أساءوا لشرف اللقب وقاموا ببيعه، مما إضطر البرلمان أن يصدر قانون (منع الإنتهاكات لسنة ١٩٢٥م) وذلك لمنع مثل هذا الفساد في المستقبل. مثل هذه الأنشطة إشارة إلى إستغلال النفوذ، بصورة مسيئة لحريات الديمقراطية، خاصة في ظل تصاعد تكاليف الدعاية الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى المطالبة بتنظيم حجم التبرعات. لهذا أصبحت المملكة المتحدة، أول دولة تنظم حملة للنفقات الانتخابية في العام ١٨٨٣م، بعد أن نادى ودافع عن فكرة تنظيم التبرعات للأحزاب، بعض السياسيين البريطانيين، بأنه ينبغي على الدولة أن تمول الأحزاب في حملاتها الانتخابية. ففي الآونة الأخيرة حذا دول مثل ألمانيا والسويد وفرنسا واليابان والمكسيك وهولندا وبولندا، سياسة تمويل الأحزاب من مالية الدولة العامة لأغراض الحملات الانتخابية.

على العموم هناك نوعان من التمويل، المباشر وهو الذي ينطوي على تحويل مبالغ نقدية للحزب السياسي، وغير المباشر وهو الذي يتضمن مثلاً، منح وقت للبث، على وسائل إعلام الدولة الرسمية، أو استخدام الخدمات البريدية المملوكة للدولة. ووفقاً لبيانات مقارنة من عينة ل١٨٠ دولة، نلاحظ أن نسبة ٢٥٪ فقط من هذه الدول، لا تقدم أي تمويل من مال عام الدولة للأحزاب مباشراً كان أو غير مباشر، وفي المقابل هنك نسبة ٥٨٪ من هذه الدول تقدم تمويل مباشر من المال العام للدولة، و٦٠٪ تقدم تمويل غير المباشر. الجدير بالذكر أن بعض الدول تمنح النوعين من التمويل، أما التمويل الحكومي بحد ذاته، فهو نسبة متساوية لكل الأحزاب، كأن تحدد الحكومة زمن البث الإذاعي لمدة عشرة دقائق، لكل حزب مهما كان حجمه[1].

إضافة للتمويل الداخلي، هناك مساعدات خارجية لأحزاب الدول النامية على وجه الخصوص، وهذه المعونات تخضع لتدقيق قوانين الدول المانحة، تحديداً الدول الديمقراطية. فالمانحين الدوليين يقدمون مثل هذه المنح، لأحزاب الدول النامية، كوسيلة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي أغلب الأحوال يكون الدعم غير مباشر، خاصة ما إذا كان ذلك من الدول الغربية، إذ أن الإعلام الحر يتابع بدقة، أوجه

(١) نفس المصدر ص ٢٣٢.

صرف الأموال العامة. فمن أمثلة التمويل العيني، تتمثل في تنمية القدرات البشرية لقيادات الأحزاب، أو التدريب على مهارات الحملات الانتخابية، أو المساعدة على وضع دستور الحزب. أما الدعم المالي فهو في أغلب الأحيان، يأتي من الدول الإستبدادية لغرض تطوير الصلات بين الأطراف المرتبطة عقائدياً، كحزب البعث العربي والتنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين.

الأحزاب السياسية والاستقرار الديمقراطي:

من الملاحظات المهمة، هي أن الأحزاب السياسية، قد لعبت أدواراً في الانتقال من الملكية التقليدية إلى الديمقراطية الانتخابية، خاصة في مرحلة الموجة الأولى من الديمقراطية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكنها كانت أيضاً الجهات المركزية الفاعلة في استقرار الديمقراطية في مرحلة الموجة الثالثة للديمقراطية، حيث أنشئت حقوق الحرية في الطعون القضائية، قبل أن تتم توسيع حق التصويت لغالبية المواطنين. كذلك عملت الأحزاب على مساعدة المواطنين الذين منحوا حق الإقتراع حديثاً - النساء مثالاً - في أن يندمجوا في نمط مؤسسة التنافس الديمقراطي. في حين أدى عموماً، منح حق التصويت إلى النمو السريع للأحزاب - في كثير من الأحيان أحزاب إشتراكية - إلا أن هذا النمو السريع أدى أيضاً إلى جذب الناخبين الجدد على وجه التحديد.

ساهمت الأحزاب السياسية في المجتمعات المهاجرة، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، في العمل على دمج القادمين الجدد إلى بلدهم الجديد. لكن درجة تأثير الأحزاب في عملية الدمج، تتوقف نجاحها على شدة ضخامة العبء الذي فرضته عليها سرعة التوسع في الاقتراع، حيث تم توسيع حق الانتخاب في عدة خطوات متباعدة على مدى عقود، كما هو الحال في المملكة المتحدة، إذ كانت الأحزاب القائمة آنذاك عموماً قادرة على التكيف، ونتيجة لذلك فلم يجد من يثورون على النظام فرص كبيرة. عندما كان توسع حق الانتخاب مفاجئاً - كما كان الحال في فرنسا في العام ١٨٤٨م، أو إيطاليا في العام ١٩١٣م - تبرر مخاطر أن جماهير الناخبين الجدد سيتم تعبئتها من قبل المتطرفين، والتي من شأنها أن ينظر لهذا الاحتمال من قبل الآخرين، أنه سيكون تهديداً يتطلب تدابير جذرية، ربما أدت في كثير من الأحيان إلى انهيار الديمقراطية.

إن وظيفة التكامل الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي التي تقوم بها الأحزاب، هي أيضاً هامة في الديمقراطيات الجديدة التي قامت في أواخر القرن العشرين. ولا سيما في منطقة الكتلة الشيوعية سابقاً، لكن اختلفت عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول، مقارنة مع تلك التي قامت في الأزمنة السابقة، وذلك أن التعبئة السياسية للمواطنين، سبقت تطوير حق الطعن القضائي. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات محو الأمية والتعليم العام وتوفر وسائل الإعلام والتدخل الدولي، كلها عوامل ساعدت على توظيف الأحزاب لعملية الاستقرار، تتجاوز بكثير تلك الموجات الديمقراطية القديمة. إلى جانب هذا كان عدم الثقة العميقة في الفكرة كلها من الأحزاب السياسية، متجذرة في تجربة غير سعيدة لدولة الحزب الشيوعي، ربما يوحي ببطء استيعاب المفهوم الديمقراطي، ومن ثمّ الاستقرار السياسي المنشود. على كل حال، من الملاحظ أن عظمة الديمقراطية تكمن في تأصيل الحريات الفردية والجماعية للشعوب، مما أدت إلى تلاشي الأحزاب الدينية المسيحية في أوروبا تدريجياً، منذ منتصف القرن الماضي، ثمّ تلا ذلك انهيار الكتلة الشيوعية في أواخر القرن الماضي.

رغم توسع الديمقراطية عالمياً، والذي يعني ضمناً تطور الأحزاب السياسية، التي يجب أن تعمل على الاستقرار السياسي دولياً، إلا أنه هناك شكوك في نزاهة بعض الأحزاب السياسية الجديدة، على وجه الخصوص الأحزاب الفكرية المتطرفة. مثل الأحزاب الإسلامية، التي من طبيعة فكرها السياسي، ألا تؤدي إلى وحدة المجتمع، وبالتالي لن تؤدي مثل هذه الأفكار إلى تعزيز الديمقراطية في تلك الدول. فيا ترى متى تختفي هذه الأحزاب الإقصائية من العمل السياسي، كما حصل لبعض الأحزاب الدينية المسيحية في أوروبا؟ وهو الهم الذي جعل بعض المهتمين بتطور الديمقراطية أن يلخصوا بأن، «هناك مجال آخر رئيسي يوجد فيه شك في أن تلعب الأحزاب السياسية، دور للاستقرار الديمقراطي، هو العالم الإسلامي، حيث السؤال هو ما إذا كان النجاح الانتخابي، لأحزاب إسلامية سيساعد على دمج أتباعها في العملية الديمقراطية، أم بدلاً عن ذلك تقوم بتهديد وتقويض الديمقراطية كلية. الصراع الكامنة وراء القيم - إرادة الله، كما عبر عنها رجال الدين، في مقابل إرادة الشعب كما تورد في صناديق الاقتراع - هذا الصراع ليس فريداً اليوم في العالم الإسلامي، فقد كان واقعاً في أوروبا طوال القرن التاسع عشر،

ولكن يبدو الآن أن توجهات الأحزاب الإسلامية ضاغطة نحو العصور السابقة[1]».

A second major area in which the role of parties is stabilizing democracy is in doubt is the Islamic world, where the question is whether the electoral success of Islamist parties helps to integrate their followers into democratic politics, or alternatively threatens to undemine democracy altogether. The underlying conflict of values - the will of God as articulated by clerics versus the will of the people as articulated at the ballot box - is hardly unique to the Islamic world (and indeed was important throughout the nineteenth century in Europe), but now appears particularly pressing there.

على كل حال، فقد لعبت الأحزاب السياسية وما زالت تلعب، دوراً حيوياً في استقرار الديمقراطية، من خلال دمج المواطنين الجدد، في النظام السياسي القائم. في المقابل، يكون السؤال ما إذا كان النجاح الانتخابي، لأحزاب هي أصلاً معادية للديمقراطية، سيساعدها على الإعتدال ومن ثمّ العمل على دمج أتباعها في العمل الديمقراطي الحر، أم بدلاً عن ذلك تعمل على تقويض الديمقراطية برمتها؟

الأحزاب السياسية السودانية:

بعد أن تعرضنا بشيء من الوضوح، لمفاهيم الأحزاب السياسية في العالم المتقدم، ومن ثمّ أهدافها ووظائفها وطرق تنظيمها، حري بنا أن نعرج إلى الأحزاب السودانية، لنرى إن هي مستوفية لمبادئ الديمقراطية الليبرالية أم لا؟ وما مدى تفاعلها لإثراء الحياة السياسية في صورتها الوطنية المرجوة؟ إبتداءً يجدر بنا أن نذكر، أن قيام الأحزاب السودانية كان في بداية الأربعينات من القرن الماضي، وهذه البداية مرتبطة تماماً بتصاعد نشاط مؤتمر الخريجين، إذ لاحت في الأفق آنذاك، بوادر استقلال السودان، مما أدى إلى تعاظم نشاط طائفتي الختمية والأنصار الدينيتين، لجذب الخريجين كل إلى جانبها، هذا النشاط المتعاظم من الطائفتين، هو نية مبيتة للمنافسة على ورثة السلطة السياسية، ومن بعدها الاقتصادية في البلاد. من هذا النشاط الطائفي تطور الفكر السياسي في اتجاهين أساسيين، والذي ساهم بقدر كبير في إستقلال السودان. هذان الاتجاهان هما؛ إقامة دولة مستقلة بكامل السيادة في حدودها الجغرافية آنذاك، وهذا الشق من التوجه السياسي رعاه زعيم طائفة الأنصار، الإمام عبد الرحمن المهدي. أما الاتجاه الثاني، فهو قائم على أساس نوع من الوحدة مع مصر، بدعم من زعيم طائفة

(١) نفس المصدر ص ٢٣٣.

الختمية، السيد علي الميرغني. إذاً بداهة قامت الحياة السياسية الحديثة في السودان على رؤيتين أساسيتين، هما الاستقلال التام أو الوحدة مع مصر. إنطلاقاً على نصرة وجذب الطائفتين، لأعضاء مؤتمر الخريجين، كان تأسيس الأحزاب السودانية قد قام على دعم الطوائف الدينية للخريجين، وهذا الدور الطائفي، قاد الأحزاب السودانية أن تحمل معها، بذور الفرقة الدينية منذ بدايات تأسيسها، أي الإقصاء (الدين الإسلامي مقابل الأديان الأخرى) والطائفية (الأنصارية مقابل الختمية، بل كل واحدة منهما مقابل أية طائفة دينية أخرى). أضف إلى ذلك، أن طريقة نشوء الأحزاب السودانية، حملت أيضاً بذور وأد الديمقراطية الليبرالية في مهدها، بداهةً وبحكم تركيبتيهما، لا وجود للديمقراطية الليبرالية مع الطائفية. فيما يي نشأة وقيام الأحزاب السياسية السودانية.

١. **أحزاب الإستقلال**: وهي الأحزاب التي نادت بالاستقلال التام من دولتي الاستعمار (بريطانيا ومصر)، وهي بهذه الرؤية تعتبر أحزاب وطنية حقة، على أقل تقدير إسمياً. منها على سبيل المثال:

(أ) حزب الأمة، ظهرت مبادئه منذ تأسيس جريدة حضارة السودان في العام ١٩١٩م، إذ كانت الصحيفة تدافع عن المهدية، وفي نفس الوقت لها موقفها المعادي من دعوة وحدة وادي النيل، لأن في اعتقادها أن هذه الدعوة تسعى للقضاء على الذاتية السودانية. لكن لم يتم تنظيم الحزب وتأسيسه رسمياً إلا في العام ١٩٤٥م. لم يكن لحزب الأمة برنامج محدد في البداية، فقد اعتمد على شعار السودان للسودانيين، وذلك في حملته لنيل الإستقلال.

(ب) حزب القوميين، تأسس الحزب العام ١٩٤٤م من جماعة أبو روف، وذكر المؤسسون أن من ضمن أولويات برامج الحزب السياسي، أن يتم تحديد فترة انتقالية، يستلم بعدها السودانيون زمام الحكم من الدولتين، كما إن من أهداف الحزب التحرر من الطائفية وتقرير المصير.

(ج) الحزب الجمهوري، أسسه محمود محمد طه في العام ١٩٤٥م، وكان أول الأحزاب الداعية للاستقلال، فنشر برنامجا انتقد فيه ارتباط الطائفتين الكبيرتين (الأنصار والختمية) ببريطانيا ومصر، وكان برنامج الحزب قائم على الإسلام والقرآن.

(د) الحزب الجمهوري الإشتراكي، تأسس هذا الحزب العام ١٩٥١م، بمبادرة

وقيادة بعض زعماء الإدارة الأهلية، منهم منعم منصور، ويوسف العجب، ومحمد احمد أبوسن، وإبراهيم بدري. وقد نص دستور الحزب علي استقلال السودان، ونيل الحكم الذاتي الكامل فوراً، وأن الحزب سيعمل على تقرير مصير السودان في أو قبل العام ١٩٥٣م، وذلك بالطرق الديمقراطية التي يقرها الحزب[١].

٢. **الأحزاب الإتحادية**: وهي عدد من الأحزاب مختلفة تنظيمياً، ولكنها مشتركة في الرؤية السياسية، التي تنادى أثناء قيامها بشكل ما بالاتحاد مع مصر منها:

(أ) حزب الأشقاء، نشأ حزب الأشقاء العام ١٩٤٣م، ولم يصدر الحزب في حينها برنامجاً محدداً، ففي عدم وضوح الرؤية السياسية، حصل الحزب في العام ١٩٤٤م، على تأييد السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية، الذي إرتبط تاريخها بالنفوذ المصري على السودان. وفيما بعد أدى عدم وجود برنامج سياسي مكتوب للحزب، إلي انقطاع الإتصال بين قيادة الحزب وجماهيره. فالحزب لم يعلن مبادئه، لأنه يدعو إلى الوحدة التامة بين مصر والسودان، والسبب المرجح في عدم إعلانه لمبادئه، أن تلك الدعوة قد تؤدي إلي خلافات بين المنتمين للحزب.

(ب) حزب الإتحاديين، تأسس الحزب في سبتمبر ١٩٤٤م، وكانت نواته جماعة من الخريجين جمعت بينهم الصداقة. ذكر الاتحاديون في أدبياتهم، أن الاتحاد الذي يريدونه، اتحاد مماثل لاتحاد الشعوب البريطانية، لأنه في رأيهم أفضل نظام إتحادي يقوم بتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، وقد نصت مبادئ الحزب على نظام حكم ديمقراطي، ينبني على تطبيق العدل الاجتماعي، المتمثل في المبادئ الإشتراكية، التي تنصف الطبقات الكادحة وترفع من مستواها المعيشي والاجتماعي، كما نصت مبادئه أيضاً، على ضرورة تطبيق النظم الاقتصادية الحديثة، وذلك لتنمية الموارد الطبيعية للبلد وتوزيعها توزيعاً عادلاً علي المجتمع السوداني.، كما تحدثت أدبيات الحزب عن المبادئ القومية السودانية، وذكرت أنه من أهدافهم المحافظة على الوحدة من الداخل.

(ج) حزب وحدة وادي النيل، تأسس الحزب في العام ١٩٤٥م، بعد خلاف بين

(١) د. سامية الهادي النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٦م). ص ٩٥ – ١٢٥.

الدرديري أحمد إسماعيل وزعماء حزب الأشقاء ومؤتمر الخريجين، حول المبادئ التي عرضت كأساس لإئتلاف الأحزاب السودانية، حيث أن هذه المبادئ تحمل عبارة الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وكان الحزب من أكثر الأحزاب تطرفاً للدعوة إلى الوحدة بين السودان ومصر، حيث كان يرى أن تكون الوحدة بين مصر والسودان مطلقة، تحت تاج واحد مع قيام اللامركزية الإدارية، والجلاء التام عن شطري وادي النيل.

(د) حزب الأحرار، عرف هذا الحزب منذ نشأته في العام ١٩٤٤م، بإسم الأحرار الاتحاديين، وكان ينادي بقيام حكومة سودانية حرة في اتحاد كونفدرالي مع مصر. إنقسم بعدها الحزب إلي جناحين، نادى إحداهما بالاستقلال التام، وهذا الجناح إندمج في حزب الأمة بعد قيامه، أما الآخر فعرف بإسم الأحرار الاتحاديين، وظل متمسك بمبادئه.

(هـ) حزب الجبهة الوطنية، أسس هذا الحزب جماعة من الموظفين المتقاعدين، الذين ينتمون إلى طائفة الختمية في العام ١٩٥١م، وقد نادى مؤسسوه بنوع من الوحدة، يتمثل في وحدة رأس الدولة. يذكر إن تأسيس الحزب كان منذ عام ١٩٤٩م، بعد خروج كبار رجال الختمية عن حزب الأشقاء. لكن الحزب لم يمكث أكثر من عام، حيث لم يرد له ذكر بعد ذلك، وأما أتباعه فقد إنضموا إلي الحزب الوطني الاتحادي، بعد توحيد الأحزاب الاتحادية.

(و) الحزب الوطني الاتحادي، يذكر أن الدعوة إلي توحيد الأحزاب الاتحادية جميعها في حزب واحد، هي دعوة قديمة، ففي عام ١٩٤٩م دعا يحي الفضلي سكرتير حزب الأشقاء، أحزاب الوحدة أن تندمج في بعضها، لكي تحقق نجاحاً. لكن في حقيقة الأمر، تأسس الحزب الوطني الاتحادي خارج الوطن في القاهرة في الثاني من نوفمبر العام ١٩٥٢م، بعد ذهاب زعماء الأحزاب الاتحادية إلي مصر، تلبية للدعوة التي وجهها لهم الرئيس المصري آنذاك، اللواء محمد نجيب، للتباحث حول التطورات الدستورية في السودان، ونصح محمد نجيب قادة هذه الأحزاب، بأن مصلحتهم ومصلحة الدعوة إلى الاتحاد مع مصر، تقتضي أن يتحدوا في حزب واحد، وبعد عدة اجتماعات ومشاورات بينهم، أعلن قادة الأحزاب لاتحادية حل أحزابهم، وتكوين الحزب الوطني

الاتحادي الذي أسندت رئاسته إلى إسماعيل الأزهري، وتقلد خضر حمد منصب السكرتير العام للحزب[1].

٣. أحزاب أخرى قامت للتحرر من القيود الدينية:

(أ) الحزب الشيوعي السوداني، تكونت نواة الحزب الشيوعي في العام ١٩٤٦م، إثر تكوين الحركة السودانية للتحرير الوطني (حستو)، كحركة متطرفة من مجموعات ملتزمة ببرامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي، التي أهملتها الأحزاب. ثم كونت الجبهة المعادية للاستعمار في العام ١٩٥٣م، ومن بعدها ظهر الحزب الشيوعي السوداني علناً.

(ب) حزب الأحرار الجنوبي (الحزب الليبرالي)، تكون الحزب العام ١٩٥٣م، ورغم إن دستوره لا يحظر علي الشماليين الانضمام إليه، إلا إن نفوذه لم يتعد الجنوب، وكان الحزب ينادي بالاستقلال التام للسودان. ففي أكتوبر العام ١٩٥٤م عقد الحزب مؤتمره الأول، الذي طالب فيه لأول مرة بالنظام الكونفدرالي في السودان. يبدو أن إنشغال الأحزاب الشمالية عن مطالب الجنوبيين، ودعوة أغلبها إلي القومية العربية، وتطبيق الدستور الإسلامي، من الأسباب القوية التي أدت إلى نشأة الأحزاب السياسية الإقليمية، وفي مقدمتها الإقليم الجنوبي.

(ج) الاتحاد الوطني للسودان الإفريقي (سانو)، تكون في العام ١٩٦٢م وكان هدف هذا الحزب الاستقلال عن السودان[2].

علل الأحزاب السياسية السودانية:

لا شك أن الأحزاب السياسية السودانية، قد لعبت دوراً مهماً في تثقيف وتنوير الإنسان السوداني، في العمل السياسي العام، لدرجة أن السودانيين قد عُرِفوا لدى العديد من الشعوب المجاورة للسودان، بإقبالهم على قراءة الصحف والمجلات والنقاش حول مضامينها، الشئ الذي يؤشر على أهمية التثقيف السياسي للسودانيين. أذكر أن أحد أصدقائي، ذكر لي أن سوق الصحف العربية تنتعش في تونس، عندما يأتي إليها السودانيون من ليبيا في عطلاتهم القصيرة، وأذكر أيضاً أن صحيفة الخرطوم، التي كانت

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

تصدر من القاهرة في تسعينات القرن الماضي، تباع بسرعة فائقة في أسواق لندن. والآن وعلى سبيل المقارنة لا أدري إن كانت للدول العربية صحف إلكترونية كما للسودان؟. الذي أريد قوله، هو أن كثرة الصحف الإلكترونية السودانية دليل على إقبال السودانيين للتثقيف السياسي. على كل حال، في تقديري أن التثقيف السياسي الذي قامت به الأحزاب السياسية، رغم أهميته إلا أنه كان ذا اتجاه واحد، وهو تحريض مواطن الوسط السوداني، لدعم الخريجين في نضالهم لنيل الاستقلال، وليس لبناء أمة واحدة. أما الفترة التي تلت نيل الاستقلال إلى يومنا هذا، يمكن أن يوصف بعدم وجود نشاط حزبي للتثقيف السياسي الوطني، خاصة تجاه بناء أمة واحدة، من شتات القوميات المختلفة، بل أضحت كلها مناكفات حزبية بغيضة.

لهذا وعندما نأتي إلى تقييم الأحزاب السياسية السودانية، علينا أن نستند في تقييمنا لمفاهيم وقيم وأسس تنظيم الأحزاب، المعروفة دولياً في الديمقراطيات الليبرالية، وذلك أن الركيزة الأساسية لمهام الأحزاب السياسية، تتمثل في تطبيق الديمقراطية. لهذا كان من الضروري أن نستهل هذا الفصل، بسرد لمفاهيم وقيم ومهام الأحزاب الليبرالية، خاصة في تجارب الدول المتقدمة، التي لعبت فيها الأحزاب وما زالت، دوراً إيجابياً للتطور في كل جوانبه. هنا على القراء الكرام - السودانيون على وجه الخصوص - أن يقيم كل واحد منهم بنفسه، الدور الذي لعبته الأحزاب السودانية، على ضوء المعاني السامية للأحزاب الليبرالية.

من المنطلق أعلاه، أبدأ بأن الأساس في تقييم الأحزاب السودانية، هو الدستور الوطني للدولة، والذي يفترض أصلا أن يؤسس على هدى العقد الاجتماعي لجميع أهل البلد، إذ فيه يتم وضع قواعد اللعبة السياسية باتفاق الجميع. لكن الأمر في السودان بدأ أولا بتأسيس الأحزاب السياسية، لتقوم هي بوضع الدستور القومي الدائم، الأمر الذي لم يتم حتى الآن، وإن كان قد تم فإنه سيكون دستور فوقي، ذاك الذي لم ينبع من القاعدة. الأمر الآخر هو أن الدواعي الظاهرية لقيام الأحزاب السودانية - كما وضحت في كثير من برامج تأسيسها - كانت في الأساس لمناهضة الاستعمار، دون وضع أي إعتبار يذكر للخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ولا لوضع برامج لخلق أمة سودانية واحدة، من ورثة خليط الشعوب العديدة التي جمعتها الاستعمار. أضف إلى هذا، هناك علل كثيرة في الأحزاب نفسها، وفي النظم السياسية السودانية المتعاقبة يمكن

أن نلخصها في النقاط التالية:

١. **تصنيف الأحزاب السودانية:** في تقديري يمكن أن تصنف الأحزاب السودانية، وعلى وجه الخصوص تلك التي لعبت دوراً ما في حكم البلاد، إلى ثلاثة أقسام رئيسية. الأولى طائفية دينية، تمثلت في مقدمتها أحزاب الأمة والأشقاء والشعب الديمقراطي والاتحادي الديمقراطي. والثانية عقائدية راديكالية، إذ يأتي في المقدمة، الحزب الشيوعي السوداني، والجبهة القومية الإسلامية (المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي)، والبعث العربي. والثالثة إقليمية جهوية، تتمثل في أحزاب الأحرار (الليبرالي) الجنوبي، والاتحاد الوطني للسودان الإفريقي (سانو)، والحزب القومي السوداني. ورغم أن دساتير أحزاب الفئة الثالثة هي دساتير قومية، إلا أن تسمياتها جعلتها أن تنحصر في النطاق الإقليمي، مثال ذلك حزب الأحرار الجنوبي. ومن جانب آخر، وبما أن مبادرة تأسيس الحزب القومي السوداني، جاء من الأب/ فيليب عباس غبوش (نوباي) من غرب السودان، كان إنتماءه لغرب السودان سبباً كافياً من نفور الشماليين للإنضمام لهذا الحزب الوطني، لهذا صنفناه ضمن الفئة الثالثة، فقط لأن جل أنصاره عموماً من غرب البلاد. القاسم المشترك في كل هذه التصنيفات، أنها غير قومية بمعنى أنها إقصائية إما دينياً أو طائفياً أو عقائدياً أو جهوياً، فهي على حد سواء في الإقصاء.

وهنا نضرب مثلاً، إذ جاء في كتاب «الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في السودان» لمؤلفه د. سامية الهادي النقر ٢٠٠٦م، أن من ضمن ثمانية عشر (١٨) حزباً مسجلاً في السودان في العام ٢٠٠٢م، منها أربعة عشر (١٤) حزباً، أي بنسبة ٧٨٪ يضع في صلب برامجه السياسي، التمسك بالشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن تنظيم الأخوان المسلمين ينادي ب«تحكيم شرع الله في مختلف جوانب الحياة» أما حزب الأمة فمن برامجه، «ترسيخ مبادئ الشريعة الإسلامية عقيدة وأسلوب حياة»، ومن ضمن برامج الاتحادي الديمقراطي «التمسك بالشريعة الإسلامية وقيم الأديان السماوية الأخرى»، والجبهة القومية الإسلامية تنادي ب«إقامة شرع الله ومقاصد الدين الإسلامي». وبما أن هذا هو برنامج إسلامي لحكم البلاد والعباد إذ يشترك فيه أربعة عشر (١٤) حزباً سياسياً سودانياً[١]. فهذا بالطبع يقودنا بأن نسأل بموضوعية وتجرد!

(١) نفس المصدر.

فيمّ الخلاف إذاً الذي قاد لتأسيس هذا العدد الكبير من الأحزاب الدينية؟ ولمّ لا يتحدون في حزب إسلامي واحد؟ طالما أن دين الإسلام واحد. فحقيقة الأمر تكمن في صدق من قال «كان رفع المصاحف أول استغلال لدين في السياسة ... استخدم ضد الإمام علي نفسه»[1] فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر شعار الدين هو الحل على عقول البسطاء. إذاً ولطالما التفرقة هي حالة الأحزاب الإسلامية، فإن الأمل المرتجى منها لتوحيد أهل السودان المتعددي الأديان والطوائف، سيكون بلا شك في خبر المفقود!

علة الأحزاب الدينية أياً كانت، أنها تحمل في طياتها بذور التفرقة – بين الأديان نفسها وبين الطوائف التي داخل الديانة الواحدة - وبالتالي الفشل في العملية الديمقراطية الليبرالية برمتها. فالأحزاب الدينية تخاطب في أساسياتها إصلاح المواطن في آخرته، وليس في حياته الدنيوية، ولهذا فهي تعمل في الاتجاه المعاكس للأحزاب الليبرالية التي تبني برامها على تنمية الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، التي تؤدي في النهاية إلى سلم ورفاهية الإنسان في دنياه، بل من مهم الأحزاب الليبرالية اجتهاداتها المضنية للمحافظة على الأديان من تسلط الحكومات.

٢. **غياب الرؤية الوطنية**: أي أن أغلب الأحزاب السياسية السودانية، خاصة القديمة منها، قامت وهي تتبنى نظريات وأفكار سياسية كما هي، لدول أو تنظيمات أجنبية. فمثل هذه الأفكار، لن تقود إلى تأسيس دولة ديمقراطية ناجحة ومتماسكة في السودان. من شتات القوميات المختلفة، وذلك فقط لاختلاف البيئة الاجتماعية السودانية، من تلك البيئة التي تم استيراد النظريات منها. فلا يعقل أن يقوم حزب كالبعث العربي، بنشاط سياسي يهدف إلى توحيد شمل الشعوب السودانية المختلفة، خاصة وأن أغلب أهل البلد، ينحدرون من أصول إفريقية، أي بجا ونوبيين وغيرهم. راجع الفصل الأول، نشأة الدولة السودانية. فلا يستقيم عقلاً، أن تؤسس حزب سياسي يهدف إلى حكم البلد يوماً ما، وهو قائم على عرقية آحادية. وفي اتجاه آخر، هناك أقوال عدد كبير من الذين يهتمون بتاريخ السودان الحديث، أن بعض من أفراد طريقة الطائفة الختمية، الذين فروا إلى مصر أثناء الدولة المهدية في السودان، قد عادوا للبلاد وعلى رأسهم زعيمهم السيد

(١) محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م). ص ٨٠.

علي الميرغني، وهم مرافقين للجيش البريطاني الغازي للبلاد، في أواخر القرن التاسع عشر، فهل كانت هذه الرفقة بمثابة خبراء طريق؟ أم لشئ آخر؟ على كل حال، وأياً كان السبب! أين الوطنية هنا؟.

ومن الأشياء المدهشة، أن الأحزاب السودانية تنادي دائماً بالديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة، لكن عندما تفشل في إدارة البلاد يقوم الحزب الذي في السلطة بتسليمها للعسكر، ويوهم المواطن العادي، بأن العسكر قاموا بالانقلاب عليه. فالكل يعلم أن الذي حدث في العام ١٩٥٨م، لم يكن إنقلاباً عسكرياً بمعنى الكلمة، من الفريق عبود، بل هي عملية تسليم وتسلم من عبد الله خليل لعبود. والآن يبين لنا السيد مبارك الفاضل المهدي في وضح النهار، في رسالته للسيد الصادق الصديق المهدي، وهي بعنوان «رسالة مفتوحة من مبارك الفاضل المهدي الى الأخ السيد الصادق المهدى» بتاريخ الأربعاء الموافق ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢م والمنشورة في موقع «سودانايل»[1]، أن الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك، قد علم بالانقلاب العسكري ولم يفعل شئ البتة لمنع وقوعه، بينما كان في إمكانه فعل ذلك. وهنا نص لجزء من رسالة السيد مبارك الفاضل للتوثيق، إذ يقول فيها «أننا نعرض مع هذا الخطاب وثيقه سريه تؤكد خطأ تقديراتك السياسيه والوثيقه تتحدث عن نفسها وبخط يدك تستنكر فيها تقريراً عن إحتمال قيام إنقلاب عسكرى قبل أسبوع من قيام الانقاذ فى يونيو ١٩٨٩م. نصحناك حينها ولم تستمع فهل تستجيب الان؟». مرة أخرى أين وطنية حزب الأمة من هذين الانقلابين؟.

أمر آخر في هذه الجزئية وهو، تقاعص الأحزاب السياسية، وبالأخص التقليدية منها في مقاومة النظم الدكتاتورية والشمولية. فكل الإنتفاضات الشعبية، ضد النظم العسكرية إبتدرها وقادها ونجحها الطلاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. أكتوبر ١٩٦٤م وإبريل ١٩٨٥م والمظاهرات الجارية الآن، في أغلب الحضر السوداني كلها أمثلة حية. فمرة ثالثة أين الدور الوطني للأحزاب السياسية من استرداد الديمقراطيات؟. هذه الشواهد تجعلنا نقول أن الأحزاب السودانية تنقصها الرؤية والروح الوطني لحماية الوطن.

(١) مبارك الفاضل المهدي، صحيفة سودانايل، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢م.

٣. **كثرة الأحزاب السياسية:** كثرة الأحزاب هي أيضاً في صحبة عدم الممارسة الديمقراطية، على المستويين الحزبي والوطني. وإستناداً لكتاب د. سامية النقر المذكور سالفاً، وصلت عدد الأحزاب المسجلة في العام ٢٠٠٢م إلى سبعة وأربعين (٤٧) حزباً، وفي مصادر أخرى أنها زادت عن التسعين (٩٠) حزباً، وفي ظل الحراك السياسي القائم الآن، يتوقع الكثيرون إنشاء المزيد من الأحزاب الجديدة، قد تكون غالبيتها إقليمية، على خلفية الحركات الاحتجاجية المسلحة منها وغير المسلحة، وإذا حصل ذلك فإننا سنستمر أيضاً في دوامة إنشاء الأحزاب الغير قومية، فلا رحنا ولا جئنا. تبقى الأسئلة الموضوعية، ما جدوى الكثرة؟ وهل تأتي لنا الأحزاب الجديدة بفكر جديد؟ بل وفي ظل غياب الديمقراطية، ما جدوى الأحزاب السياسية في الأساس؟ فكثرة الأحزاب توحي بأن قادتها منجرفون وراء الطموحات الشخصية، لتولي المناصب عندما تأتي. وإلا ما السبب في الإنقسامات العديدة وسط الأحزاب القديمة، على سبيل المثال، حزب الأمة والإتحادي الديمقراطي والشيوعي والبعثي، كلها على حد سواء إنقسم لعدة أحزاب، وليت أمر الإنقسامات توقف عند الأحزاب السياسية فقط، بل شمل حتى الحركات المسلحة في دارفور والشرق وأقصى الشمال.

فالسؤال الموضوعي هو، ما هي دواعي إنقسامات الحركات المسلحة؟ إن لم تكن مطامح شخصية للقيادات! لأن الإفتراض هو وحدة هدف هذه الحركات، في إعادة تشكيل الدولة، بحيث تجرم بالقانون أية عملية للتهميش بكل جوانبها. وهذا الهدف لن يتحقق بالإنشقاقات. بل بالوحدة. أما بالنسبة للأحزاب، فالحبرة تكمن في أن الأعراف السياسية الدولية، تقسم الأحزاب السباسية فكرياً إلى، يمينية متطرفة أو يسارية متطرفة أو يمين الوسط أو يسار الوسط، وما بين اليمين واليسار تنشأ أحزاب عدة، لكنها لا تصل لمثل هذا العدد الهائل من الأحزاب، كما في السودان الذي يفوق الخمسين (٥٠)، حسب المصادر الموثوقة كما أشرنا إليها سابقاً. إذاً هذه الكثرة تدعم التهمة الموجهة لقيادات الأحزاب بأنها تعمل لمصالحها الشخصية وليس للوطن.

من جهة أخرى، تشير كثرة الأحزاب هذه، إلى أنها تعمل بكل ثقلها في تعميق الأزمة السياسية والاجتماعية السودانية. فالملاحظ أن القدر الكبير من هذه الأحزاب، قائم على الجهوية والقبلية والعرقية والعقائدية. لكن ما يؤسف لها، أن الجهوية نفسها

أصبحت تنشطر على أساس القبيلة وباستمرار، على سبيل المثال، كان مؤتمر البجا، وهو التنظيم المطلبي الذي يمثل ويعكس طموحات شرق السودان، نجده الآن قد إنشطر - على أقل تقدير - إلى ست (٦) أحزاب من شرق السودان هي:

(أ) حزب مؤتمر البجا.

(ب) حزب الأسود الحرة.

(ج) حزب المنبر الديمقراطي لشرق السودان.

(د) حزب الشرق للعدالة والتنمية.

(هـ) حزب المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي لشرق السودان.

(و) حزب الشرق الديمقراطي.

في موضع آخر، نلاحظ أحياناً أخرى أن وقوع الإنشطار تقوم على القبلية، وهي أيضاً مسألة خطيرة تزيد من تأزم المشكلة السياسية، مثال ذلك، أن حركة التحرير والعدالة، برئاسة التجاني سيسي، وأمينها العام بحر إدريس أبوقردة، وهي حركة مسلحة دارفورية، تكونت من تحالف عدد من أعضاء، حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، ووقعت اتفاقية الدوحة (قطر) مع الحكومة السودانية في العام ٢٠١٠م. هذه الحركة قد تحولت الآن في الأول من مارس ٢٠١٥م إلى حزبين، أحدهما بإسم «حزب التحرير والعدالة» يرأسه السيد/ بحر إدريس أبوقردة (زغاوي)، والثاني بإسم «حزب التحرير والعدالة القومي» ويرأسه د. التجاني سيسي محمد أتيم (فوراوي). ونسبة لمعرفتي التامة بقادة وأعضاء هذين الحزبين، أستطيع أن أجزم، أن هذا الانقاسم قائم على أساس قبلي، بين قبيلتي الفور والزغاوة، فقد انحاز كل أبناء قبيلة الفور في الحركة لزاعمة التجاني سيسي، وفي الجانب الآخر، انحاز كل أبناء قبيلة الزغاوة في الحركة لزعامة بحر أبوقردة، وتشتت بقية أبناء القبائل الأخرى في الحركة، بين الزعيمين. رغم كل ذلك فإن جل عضوية قبيلتي الفور والزغاوة، والذين هم خارج عضوية حركة التحرير والعدالة، لا تؤيد ولا تدعم تأسيس هذين الحزبين على الخلفية القبلية. وملاحظة ثالثة هي إنشطار الأحزاب العقائدية، إذ يحق لنا أن نسأل بتجرد، ما الأسباب الكامنة وراء تشرذم حزب البعث؟ إذ انقسم هو الآخر حتى الآن إلى أربع أحزاب هي:

(أ) حزب البعث العربي الإشتراكي القومي.

(ب) حزب البعث السوداني.

(ج) حزب البعث العربي الإشتراكي

(د) حزب البعث العربي الإشتراكي لأصل. حتى التغيير في الأسماء ليس واضحاً للدلالة على الفكر الجديد.

٤. **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب**: وهذه علة أخرى داخل الأحزاب السودانية التي تعتبر من الكبائر، هي فقدان الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. فأية ديمقراطية يكون فيها رئيس الحزب هو الآمر والناهي، بل هو في رئاسة الحزب مدى الحياة. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن الحزب الاتحادي الديمقراطي هو مسمى بلا مضمون، فلا هو متحد لكثرة التشظي في داخله، ولا هو ديمقراطي في سلوكه المتصف بإستبداد زعامته. ويبدو أن التشظي في داخل هذا الحزب، قد بدأ في سبعينات القرن الماضي عندما اختار الشريف حسين الهندي، النضال المسلح ضد نظام النميري، بينما انحاز محمد عثمان الميرغني طريق المهادنة مع النميري. ثم جاء فترة الجبهة القومية الإسلامية، إذ حصل إنشقاق واضح في قيادة الحزب، فخرج بعض من قيادات الحزب بزعامة الشريف زين العابدين الهندي، ومنذ ذاك الوقت أصبح حال الحزب، كحال مثيلاته المليئ بالإنشقاقات، حتى أضحى المواطن لا يميز بينها. بعد غياب قيادات أسرة الشريف الهندي – حسين وزين لعابدين، عليهما رحمة الله – وافقت النخب الاتحادية الحالية ضمناً، بأن يظل السيد/ محمد عثمان الميرغني، الرئيس الأوحد للحزب لأنه شخص متفق عليه – حسب زعم هذه القيادات – لذلك تعتقد أنه يجب على الميرغني، ألا يدخل في أي منافسة يستخدم فيها الاقتراع. وبالتالي أصبح لسيادته قدسية تبعده عن النقد وعن التساؤل. مثل هذا التوجه هو الذي كرس الإستبداد لدى زعامة الحزب الاتحادي الديمقراطي، فالزعيم هو الكل في الكل يفعل كما يحلو له بعيداً عن الممارسة الديمقراطية. فقد سنّ الزعيم الأزهري هذا السلوك مسبقاً، بعزل مجموعة من شباب الحزب، في خطابه المشهور ب«إلي من يهمه الأمر سلام». في بدايات شهر مارس ٢٠١٥م، فصل السيد/ الحسن محمد عثمان الميرغني، أمين التنظيم في الحزب، عدد سبعة عشر (١٧) من قيادات الحزب، بقرار منه دون الرجوع

لمؤسسات الحزب الديمقراطية[1] . وهذا يدل على تكريس الإستبداد، فقط لأن الذين تم فصلهم، عارضوا توجه الزعيم في المشاركة في الانتخابات، مرة أخرى يدل عدم احترام الرأي الآخر، إلى عدم الحرية والديمقراطية داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي.

ومثال آخر، الصراع الذي أصبح علناً للناس في وسائل الإعلام العامة، بين السيدين الصادق المهدي ومبارك المهدي، لهو شهادة من أهلها لما ذهبنا إليه. صحيح أن هناك بعض الأحزاب قامت بعمل مؤتمرات حزبية متفرقة، لكنها كانت إسمية، فهي لم تغير قياداتها بالطريقة الديمقراطية، فعدم التغيير هذه أضحت إحدى الأسباب المؤدية للإنشقاقات داخل الأحزاب، أيضاً لم تأتي المؤتمرات المزعومة بأفكار وطنية جديدة، تجذب مزيداً من المناصرين لها.

وأمر أخير مريب هو، أن الديمقراطية نفسها لم تمارس في السودان بصورتها النزيهة. فتجربة الديمقراطية الثانية في السودان، تشير إلى أن بعض الساسة السودانيون، يؤمنون بأنهم ولدوا ليحكموا مدى حياتهم، ثم يورثوا الحكم بعد مماتهم لأبنائهم. لتبيان هذه الخلاصة نستشهد بما جاء في كتاب «الديمقراطية في الميزان :Democracy on Trial Reflection on Arab and African Politics 1974 » لمؤلفه؛ السيد/ محمد أحمد محجوب، رئيس وزراء السودان الأسبق. إذ ذكر فيما ذكر، أنه وبعد نجاح ثورة أكتوبر العام ١٩٦٤م، كان اختيار سرالختم الخليفة، رئيساً لوزراء حكومة أكتوبر، هو نتيجة لخطة محكمة القصد منها إزاحته بسهولة من منصبه «Stop-gap Prime Minister» حتى يفسح المجال للصادق المهدي عندما يبلغ السن القانوني، لدخول البرلمان ومن ثمّ تولى رئاسة الوزراء، هذه أولاً. ثانياً في الفترة القصيرة، التي سبقت الانتخابات العامة في ربيع ١٩٦٥م، وكما يقولون، جرت مياه كثيرة تحت الجسر. تم اتفاق بين الصادق المهدي واسماعيل الأزهري، في أن يتم تعديل الدستور المؤقت، ليصبح اسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة بصفة مستمرة، بدلاً عن الرئاسة الدورية الشهرية لأعضاء مجلس السيادة البالغ عددهم خمسة (٥)، وفي المقابل تكون رئاسة مجلس الوزراء لحزب الأمة، وبالفعل تم ذلك. ففي العاشر من يونيو العام ١٩٦٥م، اجتمع

(١) زين العابدين صالح عبد الرحمن، (جريدة أول النهار، ٩/ ٣/ ٢٠١٥م) الخرطوم، السودان.

البرلمان وانتخب الأزهري رئيساً دائماً لمجلس السيادة، والمحجوب رئيساً للوزراء من حزب الأمة. ثالثاً في الانتخابات العامة، من ذاك العام لم يكن عمر السيد الصادق الصديق المهدي قد بلغ الثلاثين (٣٠) عاماً، وهو السن القانوني للترشح، فما كان إلا ترشح أحد أقاربه في دائرة مقفولة/ مضمونة لحزب الأمة على أن يستقيل/ يتنازل، العضو عندما يبلغ الصادق السن القانوني -- طبعاً الدائرة مضمونة -- وبالفعل عندما بلغ الصادق السن القانوني، استقال العضو من البرلمان، فأجريت انتخابات تكميلية في تلك الدائرة، وفاز فيها الصادق بالتزكية في يناير ١٩٦٦م. رابعاً، وبعد دخول الصادق المهدي البرلمان، في يناير ١٩٦٦م، طلب عدد من أسرة بيت المبدي -- مش بصفة أعضاء حزب الأمة -- رئيس الوزراء آنذاك محمد أحمد محجوب، بأن يستقيل من رئاسة الوزراء، ليتولاها الصادق المهدي. بالطبع طلب غريب لا مثيل له حتى في النظم الملكية، وكأن منصب رئيس الوزراء، كان أمانة لدى محمد أحمد محجوب، ثم جاء صاحبه فالواجب تسليمها له!. خامساً، تآمر الصادق المهدي مع الإسلاميين، وتحديداً مع جبهة الميثاق الإسلامي، في عملية غير دستورية البتة لطرد نائبي الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان. هذه النقاط الخمس تبرهن عدم ممارسة الديمقراطية حينما تكون هناك سانحة في السودان لممارستها، فيعني أن النظم الديمقراطية في السودان كانت إسمية فقط عند الممارسة[1].

نخلص ... ونأمل:

في ختام هذا الفصل نخلص بأن الأمور السياسية في السودان، قد أصبحت معقدة جداً، خاصة في ظل إنفصال جنوب البلاد، وتعاظم المعارضة المسلحة. مع كل هذه المصائب، لا تلوح في الأفق بوادر حقيقية للحل السلمي، مما توحي إلى مزيد من تفكك البلاد -- لا قدر الله -- في مثل هذه الظروف الحرجة، السودانيون اليوم في أشد الحاجة من أي وقت مضى، إلى إبرام عقد اجتماعي بين كل شعوب السودان، إذ من شأن ذلك تأمين سيادة الدولة للشعب، ومن ثمّ وضع اللبنات الأساسية للدستور القومي الدائم. إذ نأمل أن يتم من بين أمور وطنية أخرى، إعادة تكوين الأحزاب السياسية، بل أيضاً منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، على أسس الدستور الوطني الجديد، فتصبح أية ممارسة لهذه المنظمات السياسية والمهنية والمدنية، غير دستورية ما لم تقم على الدستور الوطني.

(١) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ١٩٧٤م.

إضافة إلى الدستور القومى، الذى يعالج أسس تكوين الأحزاب، هناك عدة إجراءات، يجب على الأحزاب السياسية السودانية، أن تعتنقها وتمارسها بكل جرأة وشجاعة وشفافية، لتتمكن من تطوير أنفسها – فالتجديد سنة الحياة. أولى هذه التوصيات، هى ما ورد سابقاً، بأن الدول والمنظمات العالمية المتقدمة ديمقراطياً، تقدم منحاً لأحزاب الدول النامية، من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. هذه فرص متوفرة، فعلى الأحزاب أن تستغلها بصورة جيدة، على أقل تقدير لتدريب كوادرها.

ثانياً، نجاح الديمقراطيات الليبرالية، التى عايشناها فى المجتمع الغربى، تكمن فى تجديد قياداتها وبرامجها على الدوام، على سبيل المثال، منذ أن أستقر بى المقام فى بريطانيا فى العام ١٩٩٠م، مر على حزب المحافظين البريطانى، ستة (٦) زعماء هم، مارقريت تاتشر (المرأة الحديدية)، جون ميجر، وليام هيج، إيان دانكان إسميث، مايكل هاوارد، وديفد كامرون رئيس الوزراء الحالى. كلهم بالطبع تولوا زعامة الحزب، عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، أثناء المؤتمرات العامة للحزب. فى السودان هذه ممارسة غير موجودة البتة، لذا يجب العمل بها، فعملية التداول السلمى للسلطة، على مستوى الوطن، تبدأ من ممارسة التجربة الحزبية لتداول رئاسة الحزب سلمياً. فلا يعقل أن تنادى الأحزاب باستعادة الديمقراطية، والتداول السلمى للسلطة، عندما تكون فى المعارضة، فى الوقت الذى تفتقر فيه لتجربتي الديمقراطية والتداول السلمي في أنفسها – فهي مناداة حق أريد بها باطل.

ثالثاً، وجود هيئة للمفكرين، مستقلة عن الهيئة التنفيذية، مهمتها إجراء دراسات علمية فى كل مجالات الحياة، تهتدى بها القيادة، للتجديد ولإدارة شئون الحزب الداخلية، وكذا شئون البلد عندما يكون الحزب فى السلطة. ففى هذا يقول الإمام محمد عبده «أن العقل من أجل القوى، بل هو قوة القوى الإنسانية وعمادها» ويزيد ويقول «ولا تقوم حضارة بدون فلسفة وفكر مستنير قادر على إثارة الجدل وتحريك العقول الراكدة المستسلمة لقدرها ... العقول القدرية لا تصنع حضارة، والتقدم يأتى من الجدل والتجربة والأسئلة المشتبكة مع الواقع، القادرة على إشعال الفكر ليتولد أفضل ما يرجو الإنسان من حضارة وتقدم»[1]. إذاً وجود مفكرين مستقلين، مسألة ضرورية وحتمية، إن

(١) محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م). ص ١٣٧.

أراد السودانيون لبلدهم أن يتقدم ويزدهر

رابعاً، يجب على الأحزاب أن تنشط في إقامة المؤتمرات الدورية سنوياً، فهذه المؤتمرات تهدف للتجديد الفكرى المطلوب، فعلى سبيل المثال، لم يعقد الحزب الشيوعى مؤتمره العام منذ العام ١٩٦٧م، إلا قبل أربعة أعواه. فكلنا حيرة في أمر الأحزاب السودانية، عندما نقارنها بالأحزاب في الدول الغربية، التى تعقد مؤتمراتها سنوياً. لذا مهم جداً أمر المؤتمرات، ليس فقط من أجل تجديد الفكر والأهداف، بل أيضاً لمحاسبة القيادات، ومن ثمّ تجديدها أو إعادة الثقة فيها.

خامساً، كثرة الأحزاب السياسية لا تخدم أي غرض وطنى، على هذا الأساس، يجب على الأحزاب التى لها فكر سياسى مشترك أو متقارب – كما ورد سابقاً أربعة عشر (١٤) حزب إسلامى – أن تهتدى بتجربة الأحزاب الإتحادية فى العام ١٩٥٢م، وتتوحد في حزب واحد. ففى الوحدة تكمن تقوية الأفكار السياسية وتوسيع القاعدة الجماهيرية، كما أنه يتوفر فيها فرص أكبر للوصول للسلطة.

سادساً، من الملاحظ أن الطابع الفكرى السياسى للأحزاب الجديدة، فى جوهره طابع إسلامى. وهذا ليس غريباً، إذ أن أغلب هذه الأحزاب الجديدة، إن لم تكن كلها، هى صنيعة الجبهة القومية الإسلامية. لغرضين أساسيين، أولهما، فى حالة إنهيار الجبهة القومية الإسلامية واختفاءه من العمل السياسى فى السودان، تكون هناك أحزاب قائمة مسلحة بفكر شبه معدل لحزب المؤتمر الوطنى، يمكن لأعضاء الجبهة المنهارة، أن تنضم لهذه الأحزاب لتواصل من حديد العمل السياسى. وثانيهما، هو لإضعاف الأحزاب التقليدية الرئيسية. ولتخفيض هذا العدد الهائل من الأحزاب السودانية، يصبح سنّ قوانين التى تحدد نسبة حسم عالية، مسألة ضرورية التى تحد من كثرة الأحزاب – أنظر الفصل الذى يلى هذا – بمعنى أن نسبة الحسم العالية، سوف تجعل كثير من الأحزاب الجديدة تنظر لنفسها بأنه لا جدوى لوجودها بهذه الحالة، وبالتالي تتجه نحو الاندماج مع الأحزاب ذات التوجه الفكري المتقارب.

سابعاً، طالما وصلت الأوضاع الحزبية السودانية، مثلما وصفناه من كثرتها – أكثر من تسعين حزباً (٩٠) اليوم – وأن هذه الكثرة، تعنى المزيد من تأزم المشكلة السياسية السودانية. فضلاً عن ذلك، أن الأحزاب الموجودة حالياً، لا تمارس الديمقراطية داخل

مؤسساتها. كل هذه الأسباب وغيرها كثيرة، تجعلنا نشير بأنه لا مناص من إنشاء أحزاب سياسية جديدة في السودان، تقوم على هدى العقد الاجتماعي، أي الاتفاق على شروط التعايش السلمي، بين كل مكونات السودان الاجتماعية، التي تنبذ سياسات الإقصاء. لذلك يجب على الأحزاب الجديدة أن تتضمن أساس برامجها السياسي، مفهوم دولة التعاقد الاجتماعي، بل يجب أن تعمل على ترويج هذا المفهوم الوطني. وإذا تمّ ذلك كما نقترحه هنا، فإنه سوف يحقق فائدة عظيمة للسودان والسودانيين - من منظور الاستقرار السياسي - ومن ثمّ وضع البلاد على أعتاب التطور الديمقراطي. هذه الأحزاب الجديدة يجب أن تقوم على فلسفة إدارة اقتصاد البلاد. لكن يجب أن نقرّ هنا، أن مثل هذا العمل لا يتم بأماني عاطفية، لكنه يتحقق عندما يتم إنشاء الدستور الدائم، والذي يجب أن يتم بإرادة وموافقة كل أهل السودان، وهو الدستور الذي يضع قواعد اللعبة السياسية، وبالتالي يمكن أن تسقط كل هذه الأحزاب، التي كما وصفناها من قبل، هي أحزاب جميعها تصنف عندنا بالإقصائية، إذ هي نفسها مؤسس أساسي للأزمة السياسية السودانية. لذلك سوف يفسح هذا الدستور الوطني الدائم المجال لقيام أحزاب جديدة، هي بالضرورة ستصبح أحزاباً قومية سودانية.

لذلك أرى أنه من المصلحة العليا للعباد والبلاد، أن تقوم ثلاث أحزاب فقط في السودان هي: حزب المزارعين، يقوم على فلسفة المحافظة على التقاليد والملكية الفردية. فالمزارعون والرعاة هم في الأصل أصحاب أراضي زراعية، وملاك ثروة حيوانية، أي فئة واحدة للإنتاج الاقتصادي التقليدي - علينا أن نضع في الإعتبار، أن الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، يشكل العمود الفقري لاقتصاد السودان، حتى الآن. والثاني، حزب العمال، يقوم على فلسفة توجه إشتراكي، يعمل على التوزيع العادل لثروات البلاد، وعلى العدالة الاجتماعية التي يجب أن تعم كل أهل البلد. والثالث، حزب الخضر، وبالرغم من أن استيعاب الفكر السياسي لمثل هذا الحزب، قد يحتاج إلى قدر معتبر من التوعية وسط الجمهور العام، إلا أنه يعتبر حزباً مهماً في السودان، خاصة ونحن نعلم جيداً ما يعانيه البلاد من التدهور البيئي الضخم، الذي شمل الريف والحضر على حدٍ سواء. على سبيل المثال، الزحف الصحراوي جنوباً، في شرق النيل حتى البحر الأحمر، وفي غرب النيل حتى الحدود مع دولة تشاد. القطع الجائر للغابات، مما أدت إلى إختفاء بعض أصناف species الأشجار المفيدة للإنسان والحيوان معاً - القمبيل والحراز - وهي ما تسمى بعملية التصحر التي من صنع الإنسان. التخطيط الحضري، الذي لا يراعي ما ستسببه

مخلفات الإنسان لإنسان الحضر مستقر. زد على ذلك ما تردد كثيراً عن دفن النفايات الأجنبية فى شمال دارفور. لذلك سيكون من مهام حزب الخضر، الضغط المؤسسى على الحزب الذى فى السلطة للحفاظ على البيئة، حتى تُبقِى مقادير معتبرة منها للأجيال القادمة، بمعنى آخر، أن يكون التخطيط الاقتصادي قائم على رؤية التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، فإن مثل هذه الأحزاب هى المؤهلة أكثر من غيرها، فى تنفيذ برامج دولة التعاقد الاجتماعى. لأن عضوية الحزب القاعدية قائمة على مصالحها الذاتية وليس على مصالح الصفوة التى تدير الحزب، ويعنى ذلك أن الحزب يتأسس على التعاقد أو الاتفاق الضمنى بين الأعضاء، لمراعاة مصالح العضوية. أي أن مثل هذا الحزب يتأسس على هدى مفهوم التعاقد الاجتماعي.

هناك سببين رئيسيين لهذه الدعوة، أولاً، أن المزارعين والرعاة والعمال، يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلد. ثانياً، اقتصاد السودان قائم على الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى، لذلك سوف يعمل حزب المزارعين، بتركيز عملى على تنمية اقتصاد البلاد، الذى أهمله كل النظم التى حكمت البلاد، العسكرية منها والمدنية على حد سواء. كما سيعمل حزب العمال، بمنهج فكرى على تأصيل دولة الرعاية الاجتماعية. وفضلاً عما سبق، فإن الصراع السياسى الجديد، والذى سوف يبرز للعلن نتيجة فكرين سياسيين فقط، هو صراع يصنف بأنه بين التوجه التقليدى والتوجه العصرى. هذا الصراع سوف يؤدى إلى تطوير نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية لدى المزارعين، بشكل تدريجى وعلمى، بينما فى الاتجاه الآخر، سوف يعمل هذا الصراع على كبح جماح التوجه الإشتراكى نحو اليسار المتطرف. من الميزات المهمة أيضاً، أن هذين الحزبين سيكونان وطنيين بما يحمل الكلمة من معنى، وذلك من طبيعة التركيبة الاجتماعية للمزارعين والرعاة والعمال، إذ أن هذه الفئات تتكون من كل القبائل والأقاليم السودانية، وفوق هذا، هناك تماسك مصلحى قوى لعضويتها، على سبيل المثال، ومن منظور المصلحة الملكية، سيكون الرابطة المهنية وسط الرعاة أقوى من رابطة القبلية، وكذا العمال سيكون تضامنهم حول شروط العمل أقوى من رابطة الإقليم. لذلك سيختفى ظاهرة إقصاء الآخرين، حفاظاً للمصالح الذاتية، التي تتطلب التضامن مع الآخرين ذوي المصلحة المشتركة